نصر الله استقبل عون لـ «شدّ أزر» تحالفهما و 14 آذار «تشدشد» صفوفها

لبنان «يراقب» للمرة الأولى «وقف النار» في سورية

| بيروت - «الراي» |

... بعدما حلت فيه «قوات الردع العربية» في العام 1976، ثم تَحول «ساحة» للقوات السورية التي لم تنسحب الا في العام 2005، يراقب لبنان لاول مرة «وقف اطلاق النار» في سورية عبر استجابته لطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بالمشاركة بالمراقبين العرب من خلال وفد من عشرة اشخاص، يضم خمسة عسكريين وخمسة من القانونيين والمهتمين بحقوق الانسان.

ومن المتوقع ان يكون مجلس الوزراء، الذي انعقد عصر امس، وافق على طلب العربي (تلقاه وزير الخارجية عدنان منصور عبر مندوبية لبنان لدى الجامعة العربية) وأقرّ تشكيل الوفد اللبناني الى سورية في عداد طواقم المراقبين العرب، اضافة الى مناقشة مجموعة من الملفات الحساسة، وفي مقدمها مشروع تصحيح الاجور في صيغة هي الثالثة بعدما كان مجلس شورى الدولة رد صيغتين حكوميتين، وهو الامر الذي كان شغل الاوساط السياسية والاقتصادية والنقابية على وقع تلويح الاتحاد العمالي العام بان عدم الاستجابة لشروطه سيدفعه الى الطلب من العمال أن «يُعيّدوا» ليلة رأس السنة في «سوليدير» (وسط بيروت) مع حرق الدواليب.

وشكلت جلسة مجلس الوزراء امس اول اختبار للعلاقة بين «ترويكا» الاكثرية الحكومية، اي «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» بزعامة العماد ميشال عون، وحركة «امل» بقيادة رئيس البرلمان نبيه بري، بعدما كانت هذه العلاقة منيت بانتكاسة حقيقية قبل شروع تلك الاطراف بعقد سلسلة اجتماعات لترميم التصدعات التي اصابت هذا التحالف المعروف بـ «8 آذار».

والاجتماع الابرز الذي عقد في اطار تصويب هذه العلاقة كان بين الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله والعماد ميشال عون اول من امس، والذي تخلله بحسب بيان صدر عن العلاقات الاعلامية في «حزب الله» استعراض «الأوضاع والتطورات الإقليمية والمحلية وتقييم مجمل الأداء الحكومي خلال الأشهر الماضية».

وقال البيان: «تم التأكيد على أهمية التنسيق الكامل واعتماد آليات فعالة لذلك خلال المرحلة المقبلة، وكذلك جرى تأكيد متانة التفاهم والتحالف القائم بين الطرفين ما يساعد على تحصين لبنان أمام كل التحديات القائمة والمقبلة».

في غضون ذلك، اشارت معلومات الى ان قوى 14 آذار عقدت مساء اول من امس اجتماعا لها في «بيت الوسط» (دارة الرئيس سعد الحريري)، حيث شكّل اللقاء الماروني الذي عُقد يوم الجمعة الماضي وخلص الى تبني مشروع اللقاء الارثوذوكسي لقانون الانتخاب (المسيحيون ينتخبون نوابهم والمسلمون كذلك) العنوان الرئيسي الذي جرى بحثه اضافة الى قضايا الساعة وابرزها الوضع في سورية التوترات الأمنية في بيروت والجنوب. وبعد مواقف «بالمفرّق» للمكوّن السني في 14 آذار (تيار المستقبل) اعلنت تحفظها عن الاقتراح الأرثوذكسي الانتخابي، تخلل لقاء «بيت الوسط» عرض مفصل لحيثيات هذا الاقتراح الذي ينطلق من ان التمثيل الفاعل والمناصفة الفعلية هما اللذان يؤديان إلى تصحيح الخلل الوطني ويعيدان المسيحيين مؤثرين في الحياة الوطنية.

وفي اعقاب وضع هذا الملف في إطاره الصحيح، وتقديم مقاربات انتخابية اكدت على وجوب التفاهم على قانون يجسّد روحية 14 آذار، برز تسليم من جميع الحاضرين بأحقية الهواجس المسيحية وموضوعيتها، وبأن يكون النقاش تحت سقف وحدة 14 آذار.

وكان البيان الذي صدر عن «كتلة المستقبل» اول من امس عبّر عن وجود قرار باحتضان المنطلقات التي أفضت الى تبني الاقتراح الارثوذكسي الذي يبقى مادة للنقاش مع المكوّن الاسلامي في لبنان، ما عكس رغبة تيار الحريري في رفد حلفائه المسيحيين بموقف لا يُحرجهم ضمن بيئتهم التي غالباً ما يبرز سباق يكاد ان يصبح «حفلة مزايدات» على رفع شعار صون حقوقها وتصحيح تمثيلها.

وقد اعلنت «المستقبل» في بيانها أنها «توقفت أمام الاجتماع الذي عقده اللقاء الماروني في بكركي يوم الجمعة الماضي والذي خصص لمناقشة مشروع القانون الانتخابي للبنان»، مرحّبة «بما أكده البيان من تمسك المجتمعين بالعيش المشترك المسيحي الإسلامي وبما نص عليه اتفاق الطائف من التأكيد على الشراكة بين المكونات اللبنانية القائمة على مبدأ المناصفة». وأعربت عن استعدادها «لعقد اللقاءات والاجتماعات مع لجنة المتابعة المكلفة من اجل الحوار بشأن الأفكار المطروحة لا سيما وأنّ الحوار هو الوسيلة الأساسية للتفاهم بين اللبنانيين للحفاظ على عيشهم الواحد».

نصرالله مستقبلا امس عون وباسيل بحضور الخليل وصفا

توقيف شخصين وُجدت صواريخ الـ «غراد» في أرضهما

| بيروت - «الراي» |

بعد ايام قليلة على عثور الجيش اللبناني على اربعة صواريخ في منطقة المجيدية في نقطة تبعد حوالي كليومترين عن الخط الحدودي مع اسرائيل في القطاع الشرقي، اشارت معلومات الى ان مخابرت الجيش أوقفت كلاً من ع.غ.ز. وشقيقه م.غ.ز. وهما ولدا غ.ز. الذي عُثر على الـ«غراد» في أرضه في وادي خنسا أثناء قيامه بحرفها، للتحقيق معهما ومع شخص ثالث هو خ.ح.ش.

ولم تحدد المعلومات زمن وجود الصواريخ وكيفية زرعها وطمرها بالتراب، مع العلم أنها من صنع روسي وكوري وانها لم تكن معدة للإطلاق على إسرائيل.

غداة كلام وزير الدفاع اللبناني عن تهريب أسلحة وتسلل عناصر من «القاعدة»

«14 آذار» مرتابة من «شيء ما» يُحضّر لعرسال

| بيروت - «الراي» |

... «غير بريء».

«حُكمٌ» أصدرته قوى 14 آذار على «المعلومات» التي اعلن وزير الدفاع فايز غصن انه سيعرضها على مجلس الوزراء «عن عمليات تحصل على بعض المعابر غير الشرعية، لا سيما في عرسال، بحيث يتم تهريب أسلحة ودخول العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم «القاعدة» تحت ستار انهم من المعارضة السورية»، مشيراً إلى أن «ضبط هذه العمليات ومنعها هي من مسؤولية الجيش والقوى الامنية بالدرجة الأولى، لكنها في الوقت عينه مسؤولية وطنية تقع على عاتق جميع الفرقاء اللبنانيين».

وارتكزت «14 آذار» في ردّها «مضبطة الاتهام» التي وجّهها غصن، على توقيت هذا الموقف لتخلص الى قرع «جرس الإنذار» من ان تكون هذه «الاندفاعة» مقدمة لمزيد من التضييق على النازحين السوريين الى لبنان واستهداف المعارضين لنظام الرئيس بشار الاسد الموجودين في بيروت.

وحسب مصادر في فريق 14 آذار فان ما اعلنه وزير الدفاع لا يمكن عزله عن تطورَيْن، الاول سوري والثاني لبناني وهما:

● توقيع سورية بروتوكول المراقبين مع الجامعة العربية، بالتزامن مع إصدار الرئيس الأسد قانوناً يعاقب بالإعدام من يوزّع السلاح، الامر الذي يولد خشية من وجود اتجاه لربط أفرقاء لبنانيين بعمليات تهريب أسلحة الى سورية، انطلاقاً من خصوصية بلدة عرسال البقاعية (تدين غالبيتها بالولاء لتيار الرئيس سعد الحريري)، ولإجراء ربط مسبق بين ايّ عمليات تخريبية في لبنان قد «يتطلّبها» تطور الاوضاع في سورية بتنظيم «القاعدة» والايحاء بان الاخير يجد «بيئة آمنة» في منطقة عرسال، وهو ما يشكل امتداداً لمحاولات ربط «تيار المستقبل» بالاصوليات.

وفيما لفت اعلان قناة «الاخبارية السورية» امس عن «محاولات متكررة لمسلحين من أجل دخول الاراضي السورية عبر الحدود اللبنانية - السورية وحرس الحدود يتصدى لهم»، قرأت مصادر 14 آذار من الزاوية نفسها بين سطور «القنبلة الدخانية» لوزير الدفاع، منحى للتغطية على عمليات التوغل السورية المتكررة في عرسال والتي كان آخرها ادى الى مقتل الراعي اللبناني خالد الفليطي الذي أعلنه تيار «المستقبل» شهيداً.

● اما التطور اللبناني الذي واكب موقف غصن فتمثل في «إحياء» نواب بيروت (من 14 آذار) مطلب بيروت مدينة منزوعة السلاح عقب الاشكالات الجوالة التي شهدتها بعض أحيائها، وهو التطور الذي عاود وضع ملف سلاح «حزب الله» على بساط البحث وإن بطريقة غير مباشرة.

وكان لافتاً ان رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع تناول امس هذين البُعدين، اذ اعلن انه «إذا كان فعلا هناك عناصر من «القاعدة» تتسلل عبر البقاع، فعلى الدولة تحمل مسؤولياتها وعلى القوى الأمنية والجيش اللبناني اعتقالهم»، مشيراً الى انه «يجب ان لا تُتخذ هذه المقولة حجة للتضييق على اللاجئين السوريين في لبنان والذين يهربون الى بلدنا لأسباب إنسانية من جحيم الحوادث في بلدهم، ولبنان لا يستطيع ان يتصرف بخلاف القانون الدولي وإلا أكدنا اننا أصبحنا دولة مارقة».

وردا على سؤال، أيّد جعجع «كلبا الدعوة لبيروت منزوعة السلاح سواء كانت قابلة للتنفيذ أم لا». وقال: «إذا كانت غير قابلة للتنفيذ فنحن بذلك نكون نعيش في وضع شاذ جداً، وليس طبيعياً ان يبقى الوضع كذلك، ونحن نريد لبنان خال من التنظيمات المسلحة والسلاح وليس بيروت فقط»، لافتاً الى انه «تحت طيات تعويذة الجيش والشعب والمقاومة التي يتمسك بها بعضهم يحصل كل شيء».

بدوره علّق النائب جمال الجراح (من كتلة الحريري) على كلام وزير الدفاع فدعا الاخ الى «الكشف عن معطياته في الاعلام»، محذرا من ان «جهات تابعة الى نظام بشار الاسد تحاول زج الجيش اللبناني في مواجهة مع اهالي عرسال، وهذا الامر من الخطورة بحيث سنتابعه الى اقصى الحدود، وفي الوقت عينه ننبّه من هذه المحاولات التي ستؤدي الى نتائج لا تحمد عقباها».

واضاف الجراح: «المعطيات التي لدينا هي ان الجيش السوري يخترق الاراضي اللبنانية في عرسال ويدخل الى عمق الاراضي اللبنانية ويعتدي على المواطنين اللبنانيين والسوريين الفارين من قمع نظام الاسد، واخر اقتحام أدى الى استشهاد مواطن من عرسال».

وتابع: «سننتظر اذا كان سيُطرح على طاولة مجلس الوزراء ملف الخروق المتكرّرة للحدود اللبنانية واستشهاد أو أنَّ الاعتداء من شقيق يكون مقبولاً».

وفي السياق نفسه، استنكر مخاتير ومجلس بلدية عرسال تصريح غصن، مؤكدين رفضهم له ومطالبين بأن تكون هذه المعلومات «دافعا لنشر الجيش اللبناني على الحدود اللبنانية - السورية في منطقة عرسال لمنع الخروق السورية المتكررة للسيادة اللبنانية ولمنع التهريب والادعاءات الكاذبة في آن معا».

وناشد المخاتير والبلدية رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ان يضع يده على هذه القضية كما ناشدوا «جميع الحريصين على السلم الاهلي عدم الانجرار وراء الادعاءات والشائعات المغرضة».

ولم يمنع هذا الملف المستجدّ نواب بيروت من استكمال تحركهم من اجل تحقيق مطلب بيروت منزوعة السلاح، اذ زاروا امس رئيس الجمهورية ميشال سليمان وأطلعوه على «حالة الفلتان الأمني المتمثل بالسلاح المنتشر بين أيدي بعض المجموعات التي تعبث في الأحياء والشوارع وترهب المواطنين»، مؤكدين «مرجعية الدولة في إحقاق الحق ووضع حد لهذه الحالة الشاذة عن طريق وضع خطة تتولاها الأجهزة الأمنية لجمع ومصادرة السلاح من أيدي العابثين إلى أي فئة أو جهة انتموا، إذ إن الأمن بالتراضي والتوسل لم ولن يتمكن من حماية المواطن وعيشه بحرية وكرامة». وحسب بيان صدر عنهم فقد كان سليمان «متفهما لما تم طرحه، وابدى اهتماما شخصيا بالسعي لتكريس السلم الأهلي في مدينة بيروت وكل لبنان، متمنيا على نواب العاصمة الاستمرار بمتابعة الموضوع معه ومع كافة الفعاليات، ومؤكدا دور الدولة في القيام بكل واجباتها في هذا المجال وضرورة تعاون جميع القوى السياسية معها لتحقيق ذلك».

أوغلو والحريري لوقف آلة القتل وعدم الفصل بين البروتوكول و«المبادرة»

| بيروت - «الراي» |

أجرى الرئيس السابق للحكومة اللبنانية زعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري محادثات امس في انقرة مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان (في مقر اقامته) ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو تناولت الأوضاع العامة في المنطقة، وآخر تطورات الأزمة في سورية، والعلاقات الثنائية بين البلدين.

واكتسبت محادثات الحريري، التي تخللها غداء أقامه على شرفه أوغلو وحضره الوفد المرافق الذي ضمّ النائب نهاد المشنوق والوزير السابق باسم السبع والسيد نادر الحريري والمستشار محمد شطح، اهميتها لانها جاءت غداة توقيع سورية بروتوكول المراقبين وبروز سباق بين وصول «طلائع» هؤلاء وتصاعُد المواجهات الميدانية، وسط اسئلة عن المرحلة المقبلة التي تشي بصعوبة التزام سورية بالمبادرة العربية التي فصلتها عن البرتوكول الذي وقّعته.

وقبيل وصوله الى انقرة، قال الرئيس الحريري في دردشة على موقع «تويتر» «إننا سنهنئ الشعب السوري قريبا بانتصاره»، معلناً ان الرئيس بشار «وجد نفسه في الزاوية فوقّع على بروتوكول المراقبين، وسيقع في شر أعماله»، وجزم: «وقّع ولكنه سيقع».

واعلن ان لا اتصالات بينه وبين «حزب الله»، لافتاً الى ان «أن الأكثرية يمكن أن تنتقل من مكان الى آخر، ما دام هناك سلاح بأيدي الأحزاب في لبنان»، ومشيراً الى أنه «عندما ينتهي الاستقواء بالسلاح، حزب الله لن يكون أقوى من الدولة».

وفيما نقلت «أخبار المستقبل» عن مصادر تركية تأكيدها أنَّ «هناك ثباتاً في موقف انقرة لجهة دعم المعارضة السورية سياسياً وديبلوماسياً»، لافتةً إلى أنَّ «لدى تركيا رؤية متكاملة للمشهد الاقليمي من سورية إلى العراق وغيرها من الدول»، ومؤكدةً أنَّ «هناك تواصلاً دائماً مع المجموعة العربية»، اعلن اوغلو بعد لقائه الحريري ان «هناك تغييرات تاريخية في المنطقة وجميعنا يعلم ان مجرى التاريخ يسير في اتجاه تحقيق مطالب الشعوب (...) والان هو الوقت الملائم للشعب السوري لتحقيق اهدافه في الديموقراطية وتحقيق الشفافية».

واذا لفت الى «ان تركيا دعمت مبادرة الجامعة العربية، وقد شاركتُ شخصياً باجتماعات للجامعة في القاهرة والمغرب اثناء التحضير لهذه المبادرة، وكانت هناك آلية مشاورات بين تركيا والجامعة العربية التي ندعم مبادرتها»، أشار الى «ان البروتوكول في ذاته له عدة ابعاد مهمة، منها ارسال المراقبين واطلاق سراح السجناء ونامل النجاح لكل بنود المبادرة، وتركيا ستبذل اقصى جهودها للعمل على انجاح هذه المبادرة التي هي في الحقيقة مبادرتنا نحن ايضا وسندعمها وندافع عنها ونراقب تنفيذها. ولكن للاسف اود ان اشير مجددا الى انه حتى بعد توقيع البروتوكول قتل المئات من ابناء الشعب السوري وهذا امر غير مقبول».

وشدد على «ان التوقيع على البروتوكول يعني ان نكون جاهزين للتعاون والعمل مع الجامعة العربية التي تقوم مهمتها على وقف اراقة الدماء وهذه هي المهمة الاساسية الاولى والملحة، ولكن حتى بعد التوقيع لا تزال اعمال القتل مستمرة، ونحن سنتابع هذا الامر عن كثب وسنستمر في التشاور مع الامين العام للجامعة نبيل العربي ومع الشيخ حمد بن جاسم والاعضاء الاخرين في الجامعة العربية».

واضاف: «الخميس ستتوجه طلائع فريق المراقبين الى سورية وتركيا ستكون بتصرف الجامعة العربية في ما تطلبه وسنعمل سويا ونامل ان تتوقف هذه المجازر ليس بأسرع وقت ممكن بل فورا».

من جهته رأى الحريري انه «فيما يتعلق بما يحصل في سورية، وبعد توقيع مبادرة الجامعة العربية او البروتوكول، تزامن ذلك مع تسريع آلة القتل، وتوقيع المبادرة هو توقيع على بنودها جميعا اكان المتعلق منها بوقف القتل او اطلاق المعتقلين وغيرها، حينها تكون هناك فعليا خطوات ايجابية ولكننا لا نرى هذه الخطوات».

وذكر ردا على سؤال «ان الايجابية كانت على أساس ان التوقيع تم من دولة ذات صدقية على مبادرة عربية، والمشكلة ان البعض، ومنهم الوزير وليد المعلم، فسروا ان التوقيع يتعلق فقط بالمراقبين، ولكن ماذا سيراقب المراقبون؟ سيراقبون وقف القتل والعنف واطلاق المعتقلين والسجناء، من هذا المنطلق ارى ان على سورية ان توقف آلة القتل هذه. كما ان الامير سعود الفيصل قال بوضوح خلال قمة التعاون الخليجي ان هذا التوقيع ليس محصورا بالمراقبين بل يشمل جميع بنود المبادرة العربية».

وعن قانون الانتخاب في لبنان، قال الحريري «سنتشاور مع حلفائنا في هذا الشأن ويكون لنا موقف واضح منه».

ولفت الى انه «في ما يخص السلاح موقفي واضح وصريح، هناك اليوم من ينادي ببيروت خالية من السلاح وانا اقول ان لبنان كله يجب ان يكون تحت سيطرة الدولة والجيش اللبناني بالتعاون مع الافرقاء السياسيين. يجب ان يعرف الجميع ان هذا البلد لنا جميعا ولا يمكن لاحد ان يستقوي على الآخر او ان يلغي الاخر».

القضاء البحريني يأمر بإطلاق ناشطتين بينهما المدونة زينب الخواجة

المنامة - ا ف ب - حكم القضاء البحريني، أمس، باطلاق ناشطتين احداهما المدونة زينب الخواجة التي بثت صور اعتقالها خلال تظاهرة الاسبوع الماضي في شكل كبير على شبكة «يوتوب».

وافادت وكالة الانباء البحرينية ان الناشطتين ستنتظران طليقتين لحين محاكمتهما بتهمة المشاركة في تظاهرة غير مرخص لها.

لكن الناشطتين رفضتا مغادرة مركز اعتقالهما مطالبتين بالافراج عن امرأة اخرى تدعى فتحية عبدلي حياة المعتقلة منذ سبتمبر بتهمة «ايواء متظاهرين» حسب «جمعية شباب البحرين لحقوق الانسان».

وتشرف زينب الخواجة (27 سنة)، وهي ابنة الناشط المعتقل عبد الهادي الخواجة، على مدونة على شبكة الانترنت قريبة من المعارضة.

تتمات

السعدون:

وقضية البدون، ولم تخل من التطرق الى نسبة التغيير في المجلس الموعود التي رأى بعضهم أنها قد تلامس سقف الـ 50 في المئة، أو الى رئاسة مجلس الأمة التي قال النائب السابق أحمد السعدون المرشح عن الدائرة الثالثة إن من السابق لأوانه الخوض في موضوعها «فنحن أمامنا مرحلة انتخابات».

وفي حين، أشار النائب السابق المرشح عن الدائرة الاولى مخلد العازمي الى أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» في تلميح الى قضية «الايداعات»، أخلى سبيل النائب السابق محمد المطير أول من أمس من النيابة العامة التي مثل امامها للتحقيق معه على خلفية قضية اقتحام مجلس الأمة، بكفالة 3000 دينار.

وأكد السعدون أن «الفضل في حل الازمة السياسية يعود إلى حكمة سمو أمير البلاد الذي نزع فتيل الازمة بقبوله استقالة الحكومة وحل المجلس استجابة لمطالب الشباب والحراك الشعبي».

وعن اهم القضايا التي ستتصدر أجندة المجلس المقبل، قال السعدون: «تنتظر المجلس المقبل مجموعة من القضايا أبرزها الايداعات المليونية والتحويلات وغيرهما من القضايا الاخرى».

واستغرب السعدون الحديث عن موضوع رئاسة المجلس في الوقت الراهن وقال: «استغرب مثل هذه الأسئلة في مثل هذه المرحلة، فنحن أمامنا مرحلة أولية وهي مرحلة الانتخابات، أما بالنسبة لموضوع الرئاسة فهو أمر متروك للنواب الذين سيصلون لمجلس الأمة».

وحول اجتماع القمة الخليجية الأخير في الرياض ودعوة خادم الحرمين الشريفين الى الانتقال من مرحلة التعاون الى الاتحاد، رأى السعدون «أهمية ان تكون النظم السياسية متماثلة، خصوصا وان النظام الكويتي يتمتع بديموقراطية ومشاركة شعبية ودستورية»، رافضا «اي اتحاد من شأنه ان ينتقص من النظام الديموقراطي الكويتي».

وتابع: «لا يمكن لدول الخليج ان تظل دون اتحاد يضمن لها وجود ديموقراطية تمارس من خلالها الشعوب حقها في التعبير».

من جهتها، أكدت المرشحة عن الدائرة الثالثة النائبة السابقة رولا دشتي أن أهم اولوياتها تطبيق ما تضمنته خطة التنمية من إصلاحات اقتصادية وتطبيق القانون على الجميع.

وتمنى مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق روضان الروضان أن يحسن الناخب الكويتي اختيار ممثليه في مجلس الأمة.

ودعا مرشح الدائرة الثالثة محمد الدلال الى إنشاء لجنة للنزاهة والقيم وتطوير مؤسسة الأمة وكذلك مؤسسة مجلس الوزراء، من خلال إيجاد حكومة قادرة على تحقيق تطلعات المواطنين، وأن تنهض بالكويت ونحقق مفهوم الأمن في ظل المتغيرات الموجودة.

من ناحيتها، شددت مرشحة الدائرة الأولى النائبة السابقة الدكتورة معصومة المبارك، على أهمية دور القضاء ونزاهته، لا سيما في ما يتعلق بقضية الايداعات المليونية، وأن تكون المرحلة المقبلة هي مرحلة سيادة دولة المؤسسات والقانون، داعية الى الخروج من «العباءات والانتماءات الثانوية سواء القبلية او الطائفية، والتمسك بالانتماء للدولة، وهو ما أكده قانون تجريم الانتخابات الفرعية».

واعرب مرشح الدائرة الاولى النائب السابق صالح عاشور عن سعادته بالعودة الى الشعب الكويتي والامة.

وقال ان «الحراك السياسي انحرف عن المسار بعد خروجه من قاعة عبدالله السالم الى الشارع الذي تم اقحامه في العملية السياسية».

وعن التغيير قال ان كل انتخابات تحمل معها حوالي 35 إلى 50 % نسبة تغيير، سواء كانت هناك احداث سياسية ام لا.

وعبرمرشح الدائرة الأولى النائب السابق مخلد العازمي عن استيائه من توجيه بعض النواب في المجلس السابق «الاتهامات العشوائية لزملائهم النواب»، مؤكدا ان «المتهم بريء حتى تثبت ادانته، وان القضاء الكويتي النزيه سوف يظهر الحق امام الشعب الكويتي».

وأملت مرشحة الدائرة الثانية النائبة السابقة الدكتورة سلوى الجسار أن تشكل المرأة نسبة 25 في المئة من مجلس 2012 وإيصال 10 مرشحات.

من جهته، أعرب وكيل وزارة الاعلام الشيخ سلمان الحمود الصباح عن أمله في أن تسير العملية الانتخابية بشكل جيد ونزيه، «ونتمنى من وسائل الاعلام ومن خلال ما اصدره وزير الاعلام من قرارات تنظيمية ان تنقل الأجواء الانتخابية بحيادية وعدالة كاملة لايصال المعلومة للناخبين لاختيار من يحقق مصلحة الكويت».

وعن التخوف من دخول المال السياسي وافساد العملية الانتخابية، قال الحمود: «اعتقد أن المسؤولية في الدرجة الاولى تعود الى الناخب نفسه، كما أن الدولة لن تألو جهدا من خلال إعلان مجلس الوزراء حرصه على نزاهة الانتخابات وطلبه من جمعية الشفافية الإشراف عليها».

شاكيرا عند الحفيتي

وقالت: «أعلم أن عيد الحب في الرابع عشر من فبراير، ولكنني أنا في يوم 21 ديسمبر وهو فتح باب التسجيل للمرشحين، عيد الحب الذي يجب ان يحتفل به الكويتيون».

لكن ربما يفتح عليك الحديث عن «عيد الحب» نار من يرى أنه مخالف للشريعة؟ قالت الدرويش: «والله أنا لا أعرف هذه التفاصيل، ولكن ما قصدته أن نحب بعضنا البعض وأن نتسامى فوق جراحنا ونتناسى أي خلاف قد يقودنا الى الانشقاق والتناحر. ولا يخفى عليكم ان الحب ينزع فتيل أي توتر. وعن نفسي فانا أعيش حبا دائما مع نفسي وأولادي ووطني وأهلي وأقاربي».

وأكدت أن برنامجها الانتخابي موجه الى المرأة الكويتية «اللي شافت الويل ولازم تاخذ حقها» وخصت بالذكر المتزوجة من غير كويتي.

«عنزة» تجتمع

فيما رأت مصادر مطلعة أن «حظوظ القبيلة في الاتفاق على رأي موحد باتت ضئيلة».

وقال المصدر ان اتفاق القبيلة من اجل اختيار مرشحين اثنين من ضمن المرشحين التسعة الذين اعلنوا خوض الانتخابات تضاءل حيث اتضح أن عضو المجلس البلدي عبدالله فهاد ينوي خوض الانتخابات مستقلا، ناهيك عن إعلان النائب السابق عسكر العنزي خوضه الانتخابات بعيدا عن تجمع القبيلة.

وبين المصدر أن المرشحين الآخرين يرون استحالة اختيار مرشحين اثنين في ظل وجود أكثر من مرشح سيخوض الانتخابات مستقلا. ورجح ألا يحقق اجتماع اليوم أي اتفاق، موضحا ان اللجنة التي كلفت متابعة التشاور بين أبناء القبيلة بذلت جهدا مضنيا من اجل توحيد صف القبيلة، «لكن هناك ظروفا حالت دون اتمام الاتفاق».

«تشاوريات الرابعة»

لم يحسموا بعد الآلية النهائية المعتمدة ولاتزال حتى الان قيد المناقشة.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الراي» عن انسحاب المرشح مفوز فواز المطيري من تشاورية القبيلة، في حين لايزال الخلاف محتدما حول مبدأ اعطاء الناخب صوتين للاختيار، وهو ماعارضه مرشحون منهم النائب السابق حسين قويعان وطرقي سعود، اللذان ابديا رفضهما اعتماد الصوتين بدلا من الاربعة اصوات.

وذكرت المصادر ان «اعطاء صوتين للناخب بدلا من اربعة يفتح المجال امام التحالفات الجانبية بين مرشحي الافخاذ، وهو الامر الذي يجد معارضة عند البعض من المرشحين».

الدويسان:

وأكد الدويسان لـ «الراي» أنه لن يشارك في أي تحالف، ولن ينضم الى أي قائمة «لأنني أفضل أن اخوض الانتخابات مستقلا».

وأشار الى أن «ضخ المال السياسي مجرد كلام لا يبنى عليه. وإن كانت هناك شبهة مال سياسي يجب الابلاغ عنها الى الجهات الرسمية».

العبدالجادر:

وحض العبدالجادر جمعيات النفع العام على «بذل المزيد من الجهد من أجل إجراء انتخابات نزيهة تتكافأ فيها الفرص».

المعارضة السورية

وقبل ساعات من توجه فريق المقدمة لبعثة المراقبين برئاسة مساعده سمير سيف اليزل، اطلع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي وفدا من المعارضة السورية برئاسة تيسير بريص التقاه على مهام بعثة المراقبين على الأرض والتي تشمل التواصل مع الثوار والتعامل مع التظاهرات والوصول إلى المناطق الساخنة التي تُقصف والتعامل مع ملفات المختطفين وعقد لقاءات مع أهالي الضحايا.

وكان من المقرر ان يصل الى القاهرة امس الناطق الاعلامي باسم هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي في سورية عبد العزيز الخير، الا انه احتجز في مطار دمشق، ولم يسمح له لا بالسفر ولا بالعودة الى المنزل. وجاء احتجازه غداة حديث لـ «الراي» دعا فيه الجامعة الى مراقبة تنفيذ دمشق بروتوكول المراقبين بدقة.

وطالبت فرنسا بتسريع وتيرة المفاوضات في مجلس الأمن حول مشروع القرار الذي اقترحته بشأن سورية، وهو الذي كان محور محادثة هاتفية بين وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون ونظيرها الروسي سيرغي لافروف، رافقتها واشنطن بالاعلان عن ان خطة الجامعة العربية يمكن ان تحقق نتائج لكن هذا يعتمد على وفاء دمشق بجانبها من الاتفاق وان يتخلى الرئيس السوري بشار الاسد في نهاية المطاف عن السلطة.

في هذا الوقت، اعلنت السفارة الايرانية في دمشق ان خمسة مهندسين ايرانيين يعملون في احد المشاريع الكهربائية في حمص اختطفوا اول من امس من قبل مجهولين.

ونقلت وكالة «مهر» الايرانية بيانا عن السفارة الايرانية في دمشق حول اختطاف الخمسة العاملين في مشروع محطة كهرباء جندر، طالبت فيه «السلطات السورية باتخاذ اجراء جاد وعاجل للتعرف على الخاطفين وتحرير الرهائن الايرانيين».

واشنطن تتهم

وبدأت صحيفة «الشرق» البيروتية امس بنشر النص الكامل «المرفق بالوثائق الثبوتية» لمطالعة المدعي العام الأميركي في القضية، والتي صدرت قبل أشهر في نحو 80 صفحة لم يكشف عن مضمونها. وتشير المطالعة إلى أن «مؤسسات مالية لبنانية تضم مؤسسات مرتبطة بحزب الله يزعم بأنها حوّلت أكثر من 300 مليون دولار الى الولايات المتحدة لشراء وشحن سيارات مستعملة الى غرب افريقيا كجزء من خطة لتبييض الأموال ومن ثم نقل الأموال من مبيعات السيارات والمخدرات المهربة الى لبنان عبر أقنية يشرف عليها حزب الله».

وكانت الأموال النقدية المنقولة من غرب افريقيا تستقبل في أغلب الأحيان بمطار بيروت حيث لدى «حزب الله» ممر أمني لإيصالها الى وجهتها النهائية.

وتذكر المطالعة اسم نائب المدير العام المساعد في البنك اللبناني الكندي احمد صفا الذي هو في الوقت ذاته، عضو لجنة الرقابة على المصارف في المصرف المركزي.